

أداء الإقتصاد الكويتي

في هذا العدد

أداء الإقتصاد
الكويتي

صنع في الكويت:

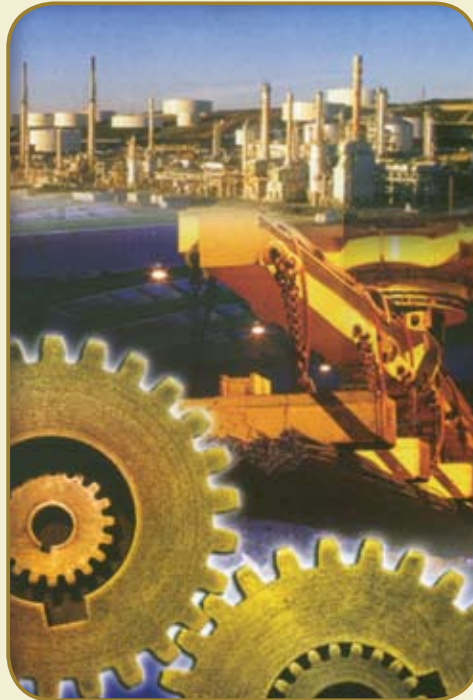
صناعة المواد
الغذائية المعلبة،
صناعة الشبك
الحديدي الممدد

أخبار صناعية

يلعب النفط الخام دوراً محورياً كبيراً في الإقتصاد الكويتي. فمن خلاله يتولد الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للدولة. حيث يمثل إيراد النفط المصدر الرئيسي للحصول على السلع والخدمات وشراء خدمات عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية للوفاء بإحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية. ويشكل ضيق القاعدة الإنتاجية الوجه الآخر لسمة الإقتصاد الكويتي الأحادي المورد، إذ يمثل الطلب المحلي خلال الفترة من 2005 - 2007 حوالي 125.4% من الناتج المحلي الغير نفطي، وهو ما يعني إعتتماد الإقتصاد الكويتي على الواردات للوفاء بإحتياجاته النهائية والوسيطه من أجل تشغيل جهازه الإنتاجي. ولقد بلغ متوسط قيمة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2007 ما نسبته 27.5% في حين بلغت النسبة إلى الناتج المحلي الغير نفطي 55.1% خلال ذات الفترة.

ومن السمات الهامة المميزة للإقتصاد الكويتي ضيق حجم السوق المحلي ومحدودية القدرة الإستيعابية المحلية، أي عدم إتساع قاعدة فرص الإستثمار المحلي وبالتالي محدودية الإنفاق الإستثماري في استيعاب المدخرات المحلية. ولقد بلغ متوسط صافي

الإستثمارات كنسبة من صافي الإذخار خلال الفترة من عام 2005-2007 حوالي 21.5% بلغت أقصاها خلال عام 2007 حيث وصلت إلى 29.2% في حين وصلت إلى 16.9% عام 2005. وتأخذ هذه الفجوة الإذخارية أو الفجوة الداخلية تعبيرها في شكل فائض في ميزان المدفوعات الجاري، وهو فائض يتجه نحو الإستثمار في الخارج ليضيف إلى رصيد الكويت من الأصول الخارجية. وتعتبر هذه الأصول مصدر هام من مصادر الناتج القومي الكويتي حيث بلغ متوسط فائض الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 45.3% خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2007.



ويتميز الإقتصاد الكويتي بهيمنة القطاع العام والدولة على المتغيرات الحاكمة لحركة النشاط الإقتصادي. ويرجع ذلك إلى سيطرة الحكومة على الثروة النفطية حيث أن الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيسي للإيرادات العامة وللدخل القومي. ويمثل الدخل المتولد في القطاع العام نسبة 72.5% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 40% من الناتج المحلي الغير نفطي. ويحتل الإنفاق العام دوراً ريادياً في الإقتصاد الكويتي فهو المحرك الأساسي والأول لدورة الدخل والإنتاج المحلي. وتمثل الإيرادات النفطية نسبة 93% من الإيرادات العامة خلال الفترة من السنة المالية 2004/2005 إلى السنة المالية 2006/2007 ، وهي المحرك الأساسي للإنفاق العام الحكومي (الجاري والإنشائي) الذي يضح في الإقتصاد المحلي تياراً قوياً من القوة الشرائية الجديدة.

مؤشرات الأداء:

لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة من 2005-2007 ، متوسط معدل نمو سنوي بلغت نسبته 22.4% ، ويعود ذلك إلى تحسن أسعار النفط العالمية ورواج كل من سوق الأسهم والعقار مما ولد أثراً للثروة دفع كل من الإستهلاك والإستثمار الخاص إلى مستويات أعلى.

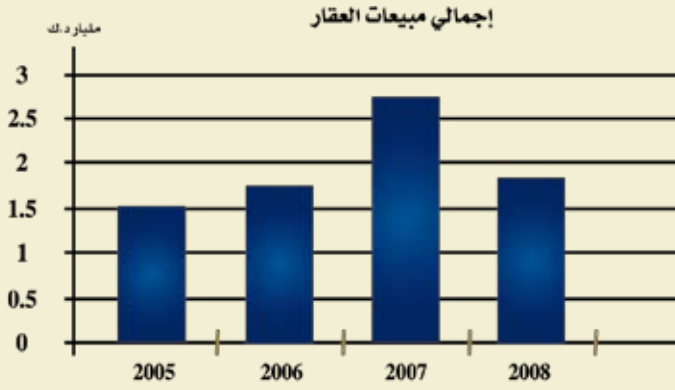
وخلال الفترة من 2005-2007 بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي النفطي بالأسعار الجارية نسبة 32.1% ، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة حيث وصل متوسط سعر برميل النفط الكويتي في عام 2007 إلى 66.3 دولار / برميل بالمقارنة مع متوسط سعر برميل قيمته 48.4 دولار / برميل في عام 2005 ، بزيادة نسبتها 37% . في حين ارتفع متوسط سعر البرميل في عام 2008 وبلغ 92.8 دولار / برميل.

متوسط سعر برميل النفط الكويتي



أما الناتج المحلي الغير نفطي فلقد سجل متوسط معدل نمو سنوي نسبته 14.2% خلال الفترة 2005-2007 وذلك نتيجة لأداء القطاعات الإقتصادية المختلفة خلال هذه الفترة ، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاع الخدمات المالية 25% ، قطاع النقل والإتصالات 29.2% ، قطاع التشييد والبناء 13.3% وقطاع التجارة 5.5% خلال الفترة من عام 2005-2007 . أما عن قطاع الصناعة التحويلية ، والتي تشكل صناعة المنتجات النفطية 48% منه ، فلقد بلغ حجم متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة من عام 2005-2007 نسبة 3.3% .

أما عن سوق العقار ، فلقد شهد انتعاشاً كبيراً خلال الفترة من عام 2005-2007 حيث بلغ إجمالي مبيعات العقار بشقيها التجاري والسكني في نهاية عام 2007 إلى 2.8 مليار د. ك مقارنة مع إجمالي مبيعات قيمتها 1.5 مليار د. ك في نهاية عام 2005 في حين انخفض إجمالي مبيعات العقار إلى 1.9 مليار د. ك في عام 2008. ولقد سيطرت المبيعات من العقار التجاري والإستثماري على التداول في العقار، كما شهدت أسعار الشقق التجارية وكذلك القسائم السكنية ارتفاعاً ملحوظاً خلال نفس الفترة. هذا الارتفاع في الأسعار إنما يعكس حالة الملاءة المالية التي سادت في تلك الفترة سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المنشأة المحلية نتيجة لارتفاع أسعار النفط أولاً.

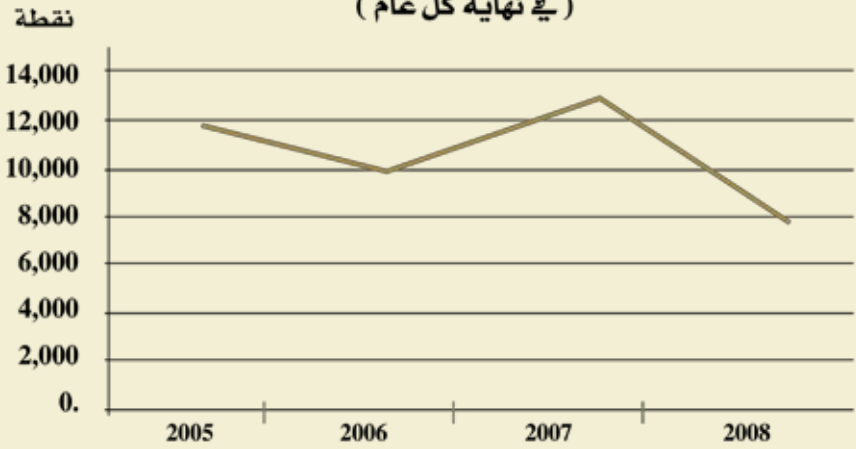


ولإرتفاع أسعار الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية وتحقيق أغلب البنوك التجارية والشركات المدرجة في السوق لأرباح قياسية.

وقد كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية مميزاً خلال الفترة من 2005-2007 حيث ارتفعت أسعار أسهم البنوك التجارية المدرجة في السوق وكذلك الشركات التجارية والعقارية وذلك نتيجة لزيادة التداول في السوق مما يعكس ثقة المستهلك في الإقتصاد المحلية والتفاؤل بالمستقبل. ولقد وصل مؤشر السوق في نهاية عام 2007 إلى 12.558.9 نقطة بإرتفاع نسبته 97% عند بداية التداول في عام 2005.

شهد سوق العقار إنتعاشاً كبيراً خلال عام 2007 ، وصل إلى مبيعات قيمتها 2.8 مليار د.ك ، مقارنة مع مبيعات قيمتها 1.9 مليار د.ك عام 2008.

مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية (في نهاية كل عام)



وبلغ معدل التضخم في نهاية 2007 نسبة 5.5% حيث أدى الإرتفاع في أسعار المواد الغذائية والمشروبات والتبغ وكذلك الإرتفاع في أسعار الملابس والخدمات الصحية والتعليمية إلى إرتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

أداء الإقتصاد الكويتي في ظل الأزمة العالمية:

أما عن أداء الإقتصاد الكويتي خلال العام 2008 ، فإن هذا العام يعتبر عام المتناقضات بالنسبة للإقتصاد الكويتي بل ولأغلب إقتصاديات العالم. ففي حين بلغت أسعار النفط مستويات غير مسبوقة، حيث وصل سعر برميل النفط الكويتي إلى 132 دولار / برميل في يوليو 2008 ، إلا أنها انخفضت إلى 36.5 دولار / برميل في نهاية العام 2008 . كما سجل مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية أعلى نقطة له في يونيو 2008 حيث بلغ مؤشر السوق 15.654.8 نقطة ، إلا أنه بدأ بالتراجع السريع ووصل إلى 7.782.6 نقطة في نهاية عام 2008 .

وقد كان للأزمة المالية العالمية التي طالت جميع الدول وبدرجات متفاوتة، الأثر الكبير في هذا التناقض الحاصل في عام 2008، حيث بدأت تأثيرات هذه الأزمة تفرّض سيطرتها في الربع الأخير من عام 2008 واستمرت في الربع الأول من عام 2009. ولقد بدأت أسعار النفط العالمية بالإنخفاض نتيجة لتراخي الطلب العالمي على النفط كرد فعل على توقعات الإنكماش في اقتصاديات الدول الصناعية الكبيرة. ولم تتجح محاولات التخفيضات المتكررة للإنتاج التي اتخذتها منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في نهاية عام 2008 من الحد من إنخفاض أسعار النفط العالمية.

يعتبر عام 2008 عام المتناقضات، حيث بلغت أسعار النفط حوالي 132 دولار/برميل في يوليو 2008، إلا أنها إنخفضت إلى 36.5 دولار/برميل في نهاية العام.

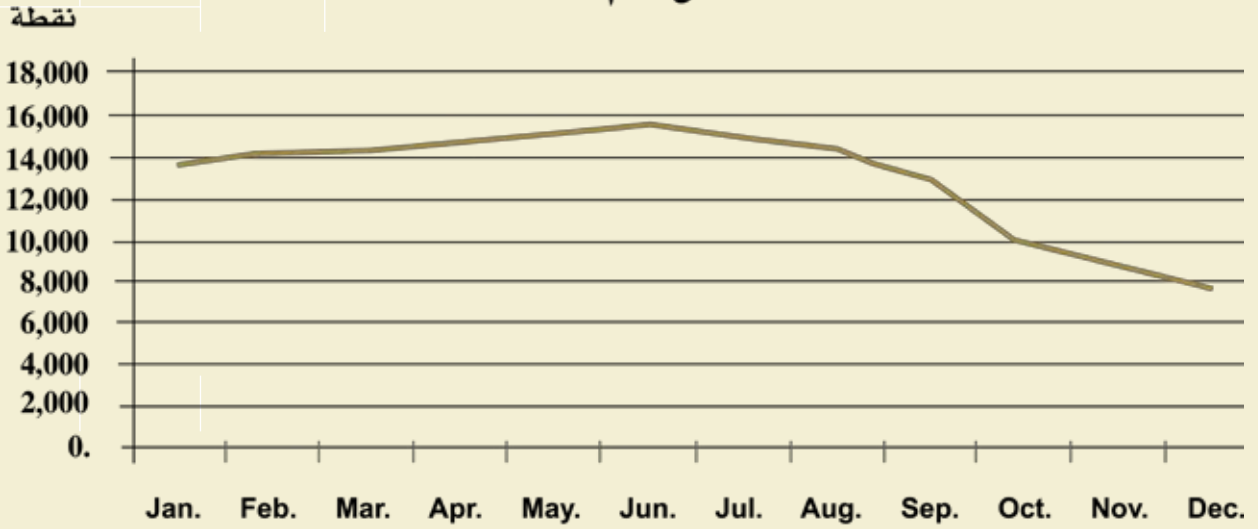


فلقد أدى إنخفاض سعر برميل النفط الكويتي في نهاية عام 2008 إلى 36.5 دولار / برميل إلى توقع إنخفاض الإيرادات الكلية لدولة الكويت. هذا التراجع في حجم الإيرادات سيؤدي بالحكومة إلى تقليص حجم الإنفاق العام، بإستثناء الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الرئيسية التي تعمل على تحريك عجلة النشاط الإقتصادي وخلق فرص إستثمارية جديدة أمام القطاع الخاص. ولقد بلغت الإيرادات الكلية خلال النصف الأول من السنة المالية 2009/2008 (إبريل- سبتمبر) 14.5 مليار د.ك، حيث بلغت الإيرادات النفطية خلال نفس الفترة 13.9 مليار د.ك أما عن الإنفاق العام فلقد وصل إلى حوالي 5.5 مليار د.ك، مما يعني وجود فائض في الميزانية العامة للدولة قيمته 9 مليار د.ك.

ولقد سجل قطاع العقار إنخفاضاً نسبته 32% في عام 2008 مقارنة بالسابق حيث بلغت قيمة المبيعات السنوية 1.9 مليار د.ك خلال عام 2008 مقارنة بمبيعات سنوية بلغت قيمتها 2.8 مليار د.ك في عام 2007. وسجلت المباني التجارية والإستثمارية إنخفاضاً نسبته 23.4% في عام 2008 مقارنة بالعام 2007، في حين سجلت مبيعات السكن الخاص زيادة نسبتها 1% خلال نفس الفترة.

أما أداء سوق الكويت للأوراق المالية فكان مرتفعاً خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2008، بلغ قيمته في 24 يونيو، حين وصل مؤشر السوق إلى 15.654.8 نقطة. إلا أنه نتيجة للأزمة المالية العالمية وتداعياتها، فلقد تراجع هذا الأداء خلال الأشهر التالية وحتى نهاية تداول عام 2008، حيث أقلل المؤشر عند 7.782.6 نقطة في 31 ديسمبر من عام 2008 أي بإنخفاض نسبته 38% مقارنة بالأقفال في نهاية عام 2007، وبإنخفاض نسبته 50.3% عن أعلى نقطة سجلها مؤشر السوق خلال عام 2008.

مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2008

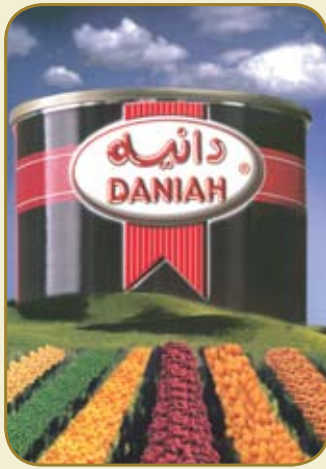


بالنسبة إلى معدل التضخم، فقد بدأت تأثيرات الإرتفاع العام في الأسعار تظهر في عام 2008، حيث سجل المؤشر العام للأسعار في أكتوبر 2008 زيادة سنوية نسبتها 10.39% وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار كل من مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة 25.8% ، مجموعة السلع والخدمات المنزلية بنسبة 18.2% ، مجموعة المواد الغذائية بنسبة 11.8% ومجموعة خدمات السكن بنسبة 10.2% .

لقد كان متوقماً إنتقال الأزمة الإئتمانية إلى أركان الإقتصاد الحقيقي، أي الأنشطة الإقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات، من خلال التأثير في سلوك المنتجين والمستهلكين. فإخفاض الإستهلاك والإنفاق من شأنه أن يؤثر في الناتج المحلي لكل من قطاع التجارة والخدمات الصناعية، ومن ناحية أخرى فإن إنخفاض الإستثمار قد أدى إلى تراجع أسعار كل من العقار والأسهم وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي لكل من قطاع العقار وقطاع الخدمات المالية. وإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي لهذه القطاعات نتيجة لإنخفاض الطلب المحلي سيدفع بكثير من المؤسسات والشركات إلى تقليص أعمالها ثم التخلص من العمالة الزائدة وبالتالي إلى إرتفاع معدل البطالة. ومن أجل ذلك باشرت الحكومة في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الكويتي وتعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي في البلاد من خلال تحقيق الإستقرار في القطاع المصرفي كونه القلب النابض للإقتصاد، وذلك من خلال قيام الحكومة بضمان الودائع و العجز في المخصصات المحددة التي يتعين علي البنوك تكوينها مقابل محفظة التسهيلات الإئتمانية والتمويل القائم لدى البنوك، كذلك من خلال دعم قطاعات الأنشطة الإقتصادية وتحفيز القطاع المصرفي على تمويل هذه القطاعات. كما يتأمل من الحكومة الإستمرار في الإنفاق على المشاريع الحيوية الإنتاجية والخدمية ودعم مشاريع القطاع الخاص التي تساهم في تحريك عجلة الإقتصاد وتعزيز الثقة لدى المستهلك والمستثمر في الإقتصاد الكويتي.

صناعة المواد الغذائية المعلبة

تقوم الشركة الوطنية لإنتاج وتجارة المواد الغذائية بتصنيع وإنتاج أطعمة معلبة ومجهزة عالية الجودة تحمل اسم ماركة دانية وغيرها من الماركات المحلية الخاصة. ولقد تأسس المصنع في عام 1985 ويعتبر المصنع الوحيد في الكويت لإنتاج الخضروات المعلبة والخل المعبئ في قناني.



ويحتوي المصنع على خطوط إنتاج لمجموعة تتضمن أكثر من 40 منتج غذائي مجهز وذلك بمختلف الأحجام والأوزان. تشكيلة حبوب الفول المدمس تتضمن: فول مدمس حبة أمريكية، فول مدمس مع الفلفل، فول حبة كبيرة، فول مقشور مع الفلفل بما في ذلك وصفات طبخ مختارة لبنانية ومصرية وسعودية. أما تشكيلة الحمص فتتضمن: حبوب الحمص العادية، حمص عملاق مع الفلفل وبدون الفلفل. وتشكيلة الحمص بطحينة تتضمن: الحمص بطحينة العادي والحمص بطحينة مع الثوم. وتتضمن تشكيلة البقوليات: فاصوليا بالطماطم، لوبيا، فاصوليا بيضاء، فاصوليا حمراء، فاصوليا حمراء بصلصة الفلفل وأيضاً فاصوليا بيضاء عريضة. أما تشكيلة البزيلة فتتضمن: البزيلة الخضراء، خضار مشكلة والبزيلة مع الجزر. وتتضمن تشكيلة المشروم: مشروم كامل ومشروم قطع. أما تشكيلة الزيتون فتتضمن: الزيتون الأسود والزيتون الأخضر (أصناف تجارية) وتتضمن تشكيلة الذرة: حبات الذرة الحلوة كاملة، وصفار الذرة وهو منتج جديد وأيضاً ذرة حلوة بالكريمة (أصناف تجارية). أما تشكيلة النقانق فتتضمن: نقانق

فرانكفورتر، ونقانق كوكتيل وأيضاً نقانق بلحم البقر العادي. هذا ويحتوي المصنع على خط إنتاج منفصل للخل الذي يقوم بإنتاج الخل الأبيض والبني وأيضاً خل التفاح. والشركة ماضية في النمو من خلال منتجات جديدة على الدوام حيث يتم تحضيرها وإضافتها إلى قائمة الأصناف التجارية لديها.

وقد نمت مجموعة المنتجات من 6 أصناف ذات حجم واحد للعلبة لتصل إلى 30 صنف في علب ذات ثلاثة أحجام. أما الخل فيتم إنتاجه في قناني ذات حجمين مختلفين.

وتتطوي مراحل الإنتاج بشكل أساسي على غسل وإعداد الأطعمة ثم إحكام الإغلاق عليها في علب معدنية مطلية بالقصدير، ثم يتم إخضاع العلبة للحرارة لرفع درجة الحرارة إلى معدل محدد مسبقاً وذلك لفترة زمنية مقررّة من أجل القضاء على الكائنات العضوية التي تفسد الأطعمة.



هذا وإن درجات الحرارة والفترات الزمنية المستخدمة للتحضير الآمن يتم تطبيقها تبعاً لمنهاج علمي دقيق، الأمر الذي يحافظ على الأطعمة محكمة الإغلاق في علب معدنية بعيدة عن التلوث وفي حالة تقييم لحين فتح العلبة. أضف لذلك أن المعلومات الهامة مثل الوزن الصافي والرمز العمودي وتواريخ الإنتاج والإنهاء فيتم طباعتها على الجزء العلوي لكل علبة باستخدام الحبر النفثات.

هذا ويساير الإنتاج المعايير الصحية لدولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، كما أنه مطابق لمقاييسات آيزو 2009. ويتم تطبيق معايير هاسب HACCP كإجراء احترازي يتم من خلاله

تحديد الأخطار المحتملة على سلامة الأطعمة وكذلك الأساليب الرقابية وذلك في مراحل عديدة من عملية تحضير الأطعمة. والجدير بالذكر أن الشركة عضو في معهد كامبين آند شورلي وود للبحوث الغذائية في المملكة المتحدة.

صناعة الشبك الحديدي الممدد

تأسس مصنع الخصوصية للشبك الممدد عام 2002 ، وهو أحد مصانع شركة الغانم للمواد الخصوصية. ويقع المصنع في منطقة أمغرة الصناعية على مساحة 3000 متر مربع.

ويقوم مصنع الخصوصية للشبك الممدد بتوفير إحتياجات السوق المحلي والخارجي لقطاع البناء، حيث يوفر تشكيلة من المنتجات لإستخدامات متعددة الأغراض وبمقاسات حسب الطلب، من المنتجات التالية :

• زوايا مساح Angle Beads

تستخدم زوايا المساح لتعطي نهاية مستوية للمساح وتساعد على تشكيل الزوايا القائمة لحواف وأكتاف المباني والخرسانة وتقاوم التشقق والصدمات.

• الزوايا الشبكية الركنية (الداخلية) Corner Lath (Mesh)

تستخدم الزوايا الشبكية الركنية (داخلية) للربط بين أركان الحوائط وجوانب الشبائيك والأبواب لتقويتها وتقلل من حدوث التشققات وتأثير الصدمات.

• شبك المساح الممدد Expanded Metal Lath & Sheets

يستعمل لتوفير أساس للمساح في الحوائط والجدران وتعطي المساح التسليح المطلوب في مناطق التقاء الطابوق بالخرسانة لمنع التشققات. ويمكن استعمالها كذلك في أعمال مساح الأسقف المعلقة بالرش والقواطع وأعمال مقاومة الحريق للأعمال الحديدية.

• ألواح الشبك المضلعة Rib Lath Sheets

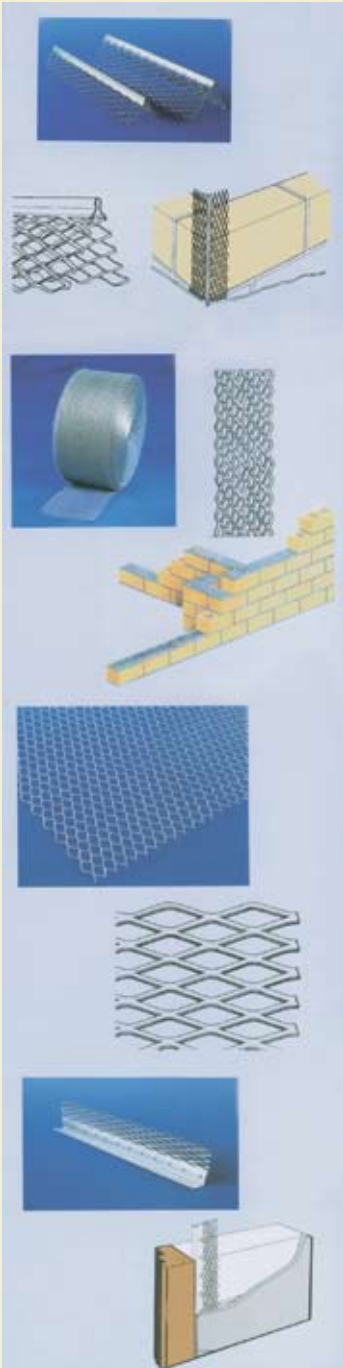
هي ألواح شبك ممدد من الحديد المجلفن بأضلاع طويلة (أعصاب) لزيادة تصلبها ومقاومتها للإنحناء. وتستعمل في أعمال المساح الخارجي والداخلي وكذلك الأسقف المعلقة (الزائفة) لصلابتها التي تزيد من قوة تحملها للتعليق والإنحناء.

• شبك تقوية الطابوق (لفات) Coil Lath for Block Work

تستخدم هذه النوعية من الشبك بين الطابوق وذلك لتقويتها لمقاومة التشققات الناتجة عن الإهتزازات، الهبوط أو التغيرات في درجات الحرارة. كما إنها تستخدم في تحديد مسارات التمديدات الداخلية للكهرباء والتليفونات وأعمال الصحي والمياه . وتتوفر على هيئة لفات بالقياسات المطلوبة وحسب سمك الحوائط.

• نهاية المساح Plaster Stop

تستخدم نهاية المساح للحصول علي نهاية قوية ومستقيمة، ملساء وناعمة تقاوم التشققات وتأثير الصدمات.





مشاركات بنك الكويت الصناعي بالأنشطة الحرفية

يشارك بنك الكويت الصناعي في معرض "يلا شباب" والذي ينظمه طلبة جامعة الكويت وجامعة الخليج ، وسيقام بفندق الموفنيك / المنطقة الحرة خلال الفترة 3-4 إبريل 2009 . وتأتي مشاركة البنك لأهمية دعم المشاريع التي يقوم بها شباب الكويت نحو توفير فرص الإنطلاق لديهم بالعمل الحر وتعريف الشركات والأفراد بأنشطتهم الإنتاجية المتعددة .

من جهة أخرى ، يقوم البنك أيضاً برعاية "يوم ملتقى الأجيال" الذي تنظمه حاضنة الشويخ الحرفية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، والذي سيقام يوم 16 إبريل 2009 ، في مجمع الأفنيوز ، حيث سيتم عرض الحرف الكويتية التراثية ، بهدف تشجيع الشباب للعمل الحرفي ، أسوة بالآباء والأجداد ، وسيتم عرض بعض الحرف الحديثة للشباب الطموح الذي سيكون قدوة للشباب للتوجه للأعمال الحرفية .

هيكل القروض الصناعية التي منحها البنك خلال السنوات 1991 - 2008

خلال السنوات 1991 - 2008 وافق بنك الكويت الصناعي على منح (430) قرضاً صناعياً ، بتكلفة إجمالية بلغت نحو 835 مليون د.ك. ويتمويل ميسر بلغ نحو 461 مليون د.ك. أي ما يعادل 55.1% من التكلفة ، وجه أكثر من 53.5% منه لمشاريع توسعة في مصانع قائمة، بينما وجه حوالي 27% منه لإقامة مشاريع جديدة، كما هو موضح بالجدول التالي:

نسبة التمويل إلى التكلفة	تمويل البنك		إجمالي التكلفة		عدد المشروعات	توصية المشاريع
	%	الف.د.ك.	%	الف.د.ك.		
47.3	26.78	123,347	31.21	260,697	126	مشاريع جديدة
62.2	53.54	246,573	47.43	396,201	234	توسعة مشاريع قائمة
36.0	4.36	20,065	6.68	55,801	25	إعادة تشغيل مصانع قائمة
51.6	3.98	18,330	4.25	35,490	27	نقل مصانع قائمة / تجديد مصانع / إعادة هيكلة
60.0	11.35	52,255	10.43	87,130	18	خدمات القطاع النفطي والبحري
55.1	100	460,570	100	835,319	430	المجموع

معرض الصناعات الكويتية

يقام معرض الصناعات الكويتية خلال الفترة من 2009/3/25 لغاية 2009/4/4 في أرض المعارض الدولية بمشرف، ويضم المعرض العديد من المصانع الكويتية المتخصصة في إنتاج المواد الغذائية والمشروبات والغزل والنسيج وصناعة منتجات الورق والكرتون والمنتجات البلاستيكية والصناعات الكيماوية والمنتجات المعدنية ، بالإضافة إلى مشاركة بنك الكويت الصناعي لإبراز دوره في دعم وتشجيع الصناعات الوطنية، ويقام هذا المعرض سنوياً بهدف تشجيع الصناعة المحلية وتعريف المواطنين والمقيمين بمزايا المنتجات الوطنية من ناحية الجودة والسعر. والجدير بالذكر أن الهيئة العامة للصناعة توفر الدعم اللازم للمشاركين بهدف تشجيعهم وإبراز مزايا المنتجات الكويتية.

الآراء الواردة في هذه النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي البنك.

إعداد دائرة أبحاث السوق - بنك الكويت الصناعي

ص.ب: 3146 الصفاة - الرمز البريدي 13032 الكويت - هاتف: 22457661 - فاكس: 22406591

www.ibkuwt.com